الإلماع

إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع

للقاضي عياض بن موسى اليحصبي

٤٧٩ — ٥٤٤ هـ

تحقيق

السيد أحمد صقر

الطبعة الأولى

الناشر

المكتبة العتيقة
تونس

دار التراث
ص.ب ١١٨٥. القاهرة

١٣٨٩ هـ — ١٩٧٠ م

الإلماع

إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع

لأبي الفضل عياض بن موسى اليحصبي

٤٧٩ — ٥٤٤ هـ

تحقيق

السيد أحمد صقر

بسم الله الرحمن الرحيم

عياض المحدث

يعد عياض فى طليعة الرّعيل الأول من علماء المغرب الذين طار ذكرهم كل مطار ، على اختلاف الأجيال والأعصار ، حتى قال قائلهم : لولا عياض ما ذكر المغرب . وشاع ذلك فى كتبهم ، ودار على ألسنتهم فى مجال التباهى والافتخار .

وكان مولده بمدينة سبتة فى منتصف شهر شعبان من سنة ست وسبعين وأربعمائة .

وقد عرف به ابنـه محمد فى رسالة موجزة مركزة ، كانت العماد لـكل من ترجم له من بعده ، قال فيها: إنه «عياض بن موسى بن عياض بن عمرون بن موسى ابن عياض . وقد استقر أجـدادنا فى القديم بجهة بسطة من بلاد الأندلس ، ثم انتقلوا إلى مدينـة فاس . وكان لهم استقرار بالقـيروان . فلا أدرى أ كان قبل استقرارهم بالأندلس أم بعـده ؟ . وكان « عمرون » والد جـد أبى رجلا خيراً صالحاً ، من أهل القرآن . حج إحدى عشرة حجة . وغزا مع المنصور بن أبى عامر غزوات كثيرة . وانتقل من مدينة فاس إلى مدينـة سبتة بعد دخول بنى عبيد المغرب . وكان سبب ذلك أنه كان له ولأبيه نباهة بمدينة فاس ، فأخذ ابن أبى عامر رهنا من أعيان مدينة فاس ، فأخذ منهم أَخَوَىْ عمرون : عيسى والقـاسم ، فخرج عمرون إلى مدينـة سبتة ليقرب من أخبارهما بمدينة قرطبـة ، فاستحسن سكنى مدينة سبتة . وكان موسراً ، فاشترى بها أرضاً ، وهى المعروفة بالمنارة ، فبنى فى بعضها مسجداً ، وفى بعضها داراً حبسها على المسجد ، وهى حتى الآن منسوبة إليـه ، وحبس باقى الأرض للدفن ، ولم يزل منقطعاً فى ذلك المسجد إلى أن مات سنة سبع وتسعين وثلثمائة .

وولد له قبل وفاته بيسير ابنه : عياض . ثم ولد لعياض ابنه : موسى . ثم لموسى ابنه : عياض ، أبي . رحمهم الله .

ثم قال : نشأ أبي على عفة وصيانة ، مرضى الحال ، محمود الأقوال والأفعال ، موصوفا بالنبل والفهم والحذق ، طالباً للعلم ، حريصاً عليه ، مجتهداً فيه ، معظما عند الأشياخ من أهل العلم ، كثير المجالسة لهم ، والاختلاف إليهم إلى أن برع زمانه ، وساد جملة أقرانه . فكان من حفاظ كتاب الله تعالى ، مع القراءة الحسنة ، والنغمة العذبة ، والصوت الجهير ، والحظ الوافر من تفسيره ، وجميع علومه . وكان من أئمة الحديث فى وقته . أصوليا ، متكلما ، فقيها ، حافظا للمسائل عاقداً للشروط ، بصيراً بالأحكام ، نحويا ، ريّان من الأدب ، شاعراً مجيداً ، كاتباً بليغاً خطيباً ، حافظاً للغة والأخبار والتواريخ ، حسن المجلس ، نبيل النادرة حلو الدعابة ، صبوراً حليما ، جميل العشرة ، جواداً سمحاً ، كثير الصدقة ، دءوباً على العمل ، صليباً فى الحق . وبلغ فى التفنن فى العلوم ما هو مشهور ، وفى العالم معلوم .

وأخذ عن أشياخ بلده سبتة ، كالقاضى أبى عبد الله بن عيسى ، والخطيب أبى القاسم ، والفقيه أبى إسحاق بن الفاسى ، وغيرهم .

ثم رحل إلى الأندلس . وكان خروجه من سبتة يوم الثلاثاء منتصف جمادى الأولى سنة سبع وخمسمائة . فوصل إلى قرطبة يوم الثلاثاء مستهل جمادى الآخرة بعدها . فأخذ بها عن : ابن عتّاب ، وابن حَمْدِين ، وابن الحاج ، وابن رُشْد ، وأبى الحسين بن سراج ، وأبى الحسن بن مغيث ، وأبى القاسم ابن النحاس ، وأبى بحر الأسدى ، وأبى القاسم بن بَـقِيّ ، وأبى الوليد : هشام ابن أحمد العواد ؛ وغيرهم من أعلام قرطبة .

ثم خرج منها إلى مُرْسية يوم الاثنين لخمس بقين من المحرم ، سنة ثمان من

التاريخ ، فوصل مُرْسية يوم الثلاثاء الثالث من صفر بعـده ، فوجد أبا على الصدفى مختفياً ، ووجد الرّحّالين إليه قد نفدت نفقات بعضهم ، ومنهم من ابتدأ كتاباً لم يتمه ، فأخـذ أكثرهم فى الرجوع إلى موطنهـم ، وتربص بعضهم . فـكث هو بقية صفر وشهر ربيـع الأول لا يقع على خبر ، سوى الظن بكونه هنالك . وقابل أثنـاء ذلك بأصوله ، وكتب منها ما أمكن على يد خاصّة من من أهله . ولا يشك أن تصرفه فى ذلك لم يكن إلا بأمره ، إلى أن وصل كتاب قاضى الجماعة : أبى محمد بن منصور ، بِحَلِّ القاضى أبى على من القضاء . ووصل كتابه أيضاً إلى أبى معلماً له بذلك ؛ إذ كان يَـكْرُمُ عليه ، وعلم برحلته إليه ، فخرج أبو على من اختفـائه ، وجلس للتسميع ، فسمع عليـه كثيراً ، ولازمه ، وكان له به اختصاص ، فحصل له سماع كثير ، فى أمد يسير .

وحكى أبى : أبو الفضل عياض ، رحمه الله : أن القـاضى أبا على الصدفى ، رحمه الله، قال له : لولا أن الله يسر خروجى بلطفه ، لـكنت عزمت أن أشعرك بموضع يقع عليه الاختيار من بلاد الأندلس ، لا يؤبه لـكونى فيه ، فتدخل إليه ، وأخرج مختفيا إليه بأصولى ، فتجد ما ترغب ؛ لمـا كان فى نفسى من تعطيل رحلتك ، وإخفاق رغبتك .

ولقى فى رحلته هذه جماعة من أعلام الأندلس ، وأجازه أبو على الجيّانى ، وشريح ، وابن شـيرين ، وغيرهم من أعلام غرب الأندلس ، وأجازه أيضـاً أبو جعفر بن بشتغير ، وابن الأدقر ، وأبو زيد بن منتـال ، وغيرهم من أعلام شرق الأندلس .

ووصل بلده بعد هذه الرحلة ليلة السبت سابع جمادى الآخرة سنة ثمان وخمسمائة . وأجلسه أهل بلده للمناظرة عليه فى المدونة ، وهو ابن اثنين وثلاثين عاماً . وبعد ذلك أجلس للشورى . ثم ولى القضاء عام خمسة وعشرين وخمسمائة

لثلاث بقين من صفر ، فسار فيها أحسن سيرة ، محمود الطريقة ، مشكور الحالة : أقام الحدود على ضروبها واختلاف أنواعها . وبنى الزيادة الغربية فى جامع سبتة التى كمل بها جماله . وبنى فى جبل الميناء الرّابطة المشهورة ، إلى غير ذلك من الآثار المحمودة ، والمساعى المرضية ، فعظم جاهه وبعد صيته .

ثم نقل إلى غرناطة ، ووصل إليه الكتاب بذلك فى أول يوم من صفر عام أحد وثلاثين وخمسمائة ، فنهض إليها ، وتقلد خطة قضائها ، على المعتاد من شيمته السنية ، وأخلاقه المرضية ، مشكوراً عند جميع الناس ، لكن «تاشفين» ضاق به ذرعه ، وغصّ بمراقبته ، وصد أصحابه عن الباطل ، وخدمته عن الظلم ، وتشريدهم عن الأعمال ـ فسعى فى صرفه عن قضاء غرناطة ، فصرف بعد انفصاله عنها زائراً أهله ، وترك ابن أخيه الزاهد : أبا عبد الله ، رحمه الله ، على الأحكام وذلك فى رمضان المعظم ، عام اثنين وثلاثين وخمسمائة .

ثم ولى قضاء « سبتة » ثانية ، فى آخر عام تسعة وثلاثين وخمسمائة . قدمه إبراهيم بن تاشفين بن على بن يوسف بن تاشفين . فابتهج أهل بلده بذلك ، فسار فيهم السيرة التى عهدوا منه .

ثم بادر بالمسابقة إلى الدخول فى نظام « الموحِّدين » والاعتصام بحبلهم المتين ، فأقرّه أمير المؤمنين ـ أدام الله أمره ـ على ما كان عليه ، وصَرَف أمور بلده إليه ، وخاطبه بالتنويه ، وحظى عنده ، وشَكَرَ بِدَارَهُ وسَبْقَه . ثم رحل إليه فاجتمع به بمدينة سلا ، عند توجهه لمحاصرة مَرّاكُش ، فأوسع له ، وأجزل صلته ، ولقى منه براً تاماً ، وإكراماً عاماً ، وانصرف على أحسن حال إلى أن ثارت الفتنة » .

والفتنة التى يشير إليها ابن عياض هى ثورة أهل سبتة على الموحدين فى سنة ثلاث وأربعين وخمسمائة بزعامة عياض . وقد نجحت فى أول الأمر

ثم أخذها عبد المؤمن مؤسس دولة الموحدين ، وتاب إليه أشياخ سبتة فعفا عنهم ، وأقصى عياضا عن القضاء ، حتى أدركه القضاء . وظل غاضبا عليه حتى استعطفه بالمنظوم والمنثور فرق له وعطف عليه ، ولكنه لم يعده إلى منصبه .

وزعم ابن خلدون ٦ / ٢٣٠ أن عياضا لما تولى كبر دفاع عبد المؤمن عن سبتة ، وكان رئيسها يومئذ بدينه وأبوته ومنصبه . وسخطته الدولة آخر الأيام حتى مات مغربا عن سبتة بتادلا ، مستعملا فى خطة القضاء بالبادية » . وهو زعم يدفعه قول محمد بن عياض ، فقد قال : إن أباه عياضا نهض لمراكش من سبتة فى اليوم الخامس والعشرين من جمادى الثانى عام ثلاثة وأربعين وخمسمائة ، فاجتمع فيها بعبد المؤمن ، وأمره بلزومه محله إلى أن خرج عبد المؤمن لغزو دكالة ، فخرج بصحبته ، فمرض بعد مسيرة مرحلة ، فأذن له فى الرجوع فرجع إلى حضرة مراكش ، فأقام بها مريضاً نحواً من ثمانية أيام ، ثم مات ليلة الجمعة نصف الليل التاسع من جمادى الآخرة عام أربعة وأربعين وخمسمائة ، ودفن بها فى باب إيلان داخل السور » .

وإن تلك الأوصاف الجميلة التى وصف بها ابن عياض أباه قد يكون لعاطفة البنوة دخل كبير فى إسباغها عليه ، ولكن الذين خالطوا عياضاً وخبروا أحواله قد وصفوه بمثلها أو بأحسن منها ، فهذا القاضى ابن القصير يصف لقاءه الأول لعياض ، ويتحدث عن خلاله وسجاياه ، فيقول : « لما ورد علينا القاضى عياض غرناطة ، وخرج الناس للقائه ، وبرزوا تبريزاً ما رأيت لأمير مؤمر مثله ، وحزرت أعيان البلد الذين خرجوا إليه ركاباً نيفاً على مئتى راكب ، ومن سواد العامة ما لا يحصى كثرة . وخرجت مع أبى رحمه الله ، فى جملة من خرج ، فلقينا شخصاً بادى السيادة ، منبئاً عن اكتساب المعالى والإفادة ... ولما استقر عندنا كان مثل الثمرة ، كلما ليكت زادت حلاوة . ولفظه عذب

فى كل ما صرف من الـكلام، للنفس إليه تتوق وله طلاوة . وكان برا بلسانه، جواداً ببنانه ، كثير التخشع فى صلاته ، مواصلا لصلاته . وقد جمعنا من سيره جملا فى الـكتاب الذى جمعنا فيه مناقب من أدركنا من أعيان عصرنا ونبهائه ، وذكرنا له ما يفاخر برونقه وبهائه . وكان مع براعته فى علوم الشريعة خطيباً فى تحبيره للخطب وفى لفظه ، ظاهر الخشوع عند التلاوة وفى لحظه ، سريع العبرة ، مديما للتفـكير والعبرة ، كاتباً إذا نثر ، ناظما إذا شعر .

ثم ذكر حادثة جرت بينـه وبينه فى مجلس الدرس ، فيها دلالة بالغـة على إنصاف عياض وتواضعه وعلم تلميذه وشجاعته فى مجابهة أستاذه بخطائه . قال : « دخلت مجلس القاضى أبى الفضـل عياض ، رحمه الله ، إذ كان قاضياً عنـدنا بغرناطة ، وبه جماعة من الطلبة والأعيان ، يسمعون تأليفه المسمى بالشفاء ، فلما وصل القارىء إلى هذه الـكلمات : «ومن قسم به أقسط» قرأه ثلاثيا . وكذلك كان فى الأم التى يقرأ فيها . فقلت للقاضى ، وصل الله توفيقه : هذا لا يجوز فى هذا الموضع . فقال : ما تقول ؟ فقلت : إنما هو أقسط ؛ لأن المراد فى هذا الموضع « عدل » فالفعل رباعى ، كما قال الله تعالى : ﴿ وأقسطوا إن الله يحب المقسطين ﴾ وأما « قسط » فإنما هو : « جار » كما قال تعالى : ﴿ وأما القاسطون فـكانوا لجهنم حطباً ﴾ فتعجب وقال لمن حضر : إن هذا الـكتاب قد قرأه علىّ من العالم ما لا يحصى كثرة ، ولا أقف على منتهى أعدادهم ، وما تنبه أحد لهذه اللفظة ! وفاه بلسان الإنصـاف ، وشـكر بفضله ، وأبلغ ببراعة علمـه فى تحسين المناقب والأوصاف . وأورثنى ذلك عنده كرامة كبيرة ومبرة ، ولم تزل مستمرة ، وصنع من المـكارم أجزل صنيع وأبره . رحمه الله من طود علم ، وهضبة فضل وحلم ، وتغمده وإيانا برحمته ، ونفعه كما نفع فى الدنيا والآخرة بعلمه » .

وهذا تلميذه ابن بشـكوال يقول عنـه : إنه عنى بلقاء الشيوخ والأخـذ

عنهم ، وجمع من الحديث كثيراً ، وله عناية كبيرة به ، واهتمام بجمعه وتقييده . وهو من أهل التفنن في العلم والذكاء واليقظة والفهم . واستقضى ببلده مدة طويلة فحمدت سيرته فيها » .

أما معاصره الفتح بن خاقان فقد قال عنه في قلائد العقيان : « جاء على قدر وسبق إلى نيل المعالي وابتدر ، واستيقظ لها والناس نيام ، وورد ماءها وهم حِيَام وتلا من المعارف ما أشكل ، وأقدم على ما أحجم عنه سواه ونكل ، فتحلت به للعلوم نحور ، ونجلت له منها حور ، كأنهن الياقوت والمرجان ، لم يطمثهن إنس قبلهم ولا جان . قد ألحفته الأصالة رداءها ، وسقته أنداءها ، وألقت إليه الرياسة أقاليدها ، وملكته طريفها وتليدها ، فبذّ على فتائه الكهول سكوناً وعلماً ، وسبقهم معرفة وعلماً ، وأزرت محاسنه بالبدر اللياح ، وسرت فضائله سرى الرياح ، فتشوّفت لعلاه الأقطار ، ووكفت تحكى نداه الأمطار . وهو على اعتنائه بعلوم الشريعة ، واختصاصه بهذه الرتبة الرفيعة — يعنى بإقامة أود الأدب ، وينسل إليه أربابه من كل حدب . إلى سكون ووقار كما رسا الطود ، وجمال مجالس كما حليت الخود ، وعفاف وصون ، ما علمنا فساداً بعد الكون ، وبهاء لو رأته الشمس ما باهت بأضواء وخفر ، ولو بان للصبح مالاح ولا أسفر . وقد أثبت من كلامه البديع اللفظ والأغراض ، ما هو أسحر من العيون النُّجل والجفون المراض . . »

وتعاور المترجمون له من بعد ذلك تقريظه بما لا يخرج عن تلك المعاني التي ذكرها هؤلاء الذين شاهدوه ، وفي مقدمتهم ابن الأبار المتوفى سنة ثمان وخمسين وستمائة ، فقد ترجم له في كتابه معجم أصحاب أبي على الصدفي وقال في ترجمته: « كان لا يدرك شأوه ، ولا يبلغ مداه في العناية بصناعة الحديث وتقييد الآثار ، وخدمة العلم ، مع حسن التفنن فيه ، والتصرف الكامل في فهم معانيه ، إلى اضطلاعه

بالآداب ، وتحققه بالنظم والنثر ، ومهارته فى الفقه ، ومشاركته فى اللغة والعربية. وبالجملة فكان جمال العصر ، ومفخر الأفق ، وينبوع المعرفة ، ومعدن الإفادة . وإذا عدت رجالات المغرب فضلا عن الأندلس ، حسب فيهم صدراً . وله تواليف مفيدة ، كتبها الناس وانتفعوا بها ، وكثر استعمال كل طائفة لها . . »

ولقد كانت أوقات عياض موزعة على ثلاثة أعمال رئيسية : القضاء ، والتأليف ، والإقراء لما يؤلفه .

ودارت مؤلفاته على ثلاثة علوم : الفقه ، والتاريخ والحديث . والطابع العام لكتبه هو طابع الرواية . والعلم كما يقول الزمخشري : مدينة أحد بابيها الرواية والثانى الدراية . وسعة رواية عياض هى التى أحلته المحل الأول فى الفقه المالكى ، وجعلت أبناء عصره يعولون عليه فى حل ألفاظ مدونة سحنون ، وضبط مشكلاتها ، وتحرير رواتها . وهى التى مكنت له من أسباب التفوق فى تأليف كتب الحديث التى نقصر عليها هذا الحديث .

ألف القاضى عياض فى شرح الحديث ثلاثة كتب : هى مشارق الأنوار ، وإكمال المعلم ، وشرح حديث أم زرع . وألف فى علوم الحديث كتابا واحداً هو كتاب الإلماع .

أما «مشارق الأنوار» فإنه أجل الثلاثة قدراً ، وأنبهها ذكراً ، وأكثرها دلالة على عظم مكانته فى فنون الرواية . وموضوعه : «تحقيق نصوص» الموطأ والصحيحين ؛ لأنه رأى المتأخرين قد تساهلوا فى الأخذ والأداء حتى أوسعوه اختلالا ، ولم يألوه خبالا ، فتجد الشيخ المسموع بشأنه وثنائه ، يتكلف الناس مشاق الرحلة إليه ويتناوبون الأخذ عنه ، وحضوره كعدمه ؛ لأنه لا يحفظ حديثه ولا يتقن أداءه وتحمله ، ولا يمسك أصله ، بل يمسك أصل سواه ، وربما كان معه من يتحدث معه ، أو غدا مستثقلا نوماً ، أو مفكرا فى شئونه حتى لا يعقل

ما سمعه ، ولعل الكتاب المقروء لم يقرأه قط ولا علم ما فيه إلا فى نوبته تلك ، أو يكون بعض متساهلى الشيوخ قد ناوله كتباً لا يعلم سوى ألقابها ، أو أتته إجازة فيه من بلد سحيق ، أو يشترى كتباً ويكتفى بأن يجد عليها أثر دعوى المقابلة والتصحيح . والآخذون عن ذلك الشيخ يتساهلون كذلك ، فلا يضبطون ما يكتبون ، وقد يتشاغلون أثناء السماع بمحادثة الجلساء ، وربما حضر مجلس الشيخ صبى لم يفهم بعد عامة كلام أمه ، فيعتدون بصحة سماعه إذا كان قد أوفى أربعة أعوام ، ويحتجون بحديث محمود بن الربيع : الذى يقول فيه : عقلت عن النبي ، صلى الله عليه وسلم مجة مجها فى وجهى وأنا ابن أربع سنين . وليس فى عقل محمود هذه المجة حجة على عقله لكل شىء كان من أمره أو من حوله . إلى غير ذلك من ألوان تساهل الآخذ والمأخوذ عنه .

ثم قال : إن أكثر سماعات الناس فى عصره وفى أزمان كثيرة من قبله كان بهذه السبيل ، وإنه لذلك كثر فى الكتب التغيير والفساد ، وشمل ذلك كثيرا من المتون والإسناد ، وشاع التحريف وذاع ، التصحيف .

ثم ذكر أن قلة قليلة قد هبت من قبله لإقامة هذا الأود ، وإصلاح هذا الخلل بمقدار ما أوتوا من العلم ، وهم بين غال ومقصر ، ومشكور عليم ، ومتكلف هجوم . وبعد أن تحدث عنهم وذكر من أمثلة ما كان منهم قال : إن الحاجة مست إلى كتاب « يجمع شوارد تلك الأوهام ، ويسدد مقاصدها ، ويبين مشاكلها ، وينص على اختلاف الروايات فيها ويظهر أحقها بالحق وأولاها ، وأنه لم يجد كتاباً مفرداً فى هذا الشأن ، إلا كتاب تصحيف المحدثين للدارقطنى ، وأكثره مما ليس فى الكتب الثلاثة ، وإلا كتاب الخطابى الموجز ، وإلا كتاب شيخه الجيانى المسمى بتقييد المهمل ، فإنه تقصى فيه أكثر ما اشتمل عليه الصحيحان ، وقيده أحسن تقييد ، وجوده نهاية التجويد ، ولكنه اقتصر على ما يتعلق

بالأسماء والكنى والأنساب والألقاب ، دون ما فى المتون من تغيير وتصحيف وإشكال ، وإن كان قد شذ عليه من الكتابين أسماء .

ثم ذكر أنه رتب الكلمات التى عرض لها على ترتيب حروف المعجم المعروف بالمغرب ، ولم يكتف بترتيبها على ذلك بحسب حرفها الأول فقط ، بل رتبها كذلك بحسب الحرف الثانى والثالث أيضاً . وبدأ فى أول كل حرف بالألفاظ الواقعة فى متونه فأتقن ضبطها بحيث لا يلحقها تصحيف ولا يعتورها إبهام ، فإن كان فى اللفظ اختلاف نبه عليه ، وبين الصواب من الخطأ ، وميز الراجح من المرجوح ، بنص من سبقه من جهابذة العلماء ، أو باجتهاده وتحقيقه هو على غرار مناهج المتقدمين . ثم ذكر أنه ترجم فصلا فى كل حرف على ما وقع فى الكتب الثلاثة من الأسماء التى يكثر تصحيف الرواة فيها ، ونبه معها على أشباهها ، ثم يعطف على ماوقع فى الإسناد من النص على مشكل الأسماء والألقاب والأنساب والكنى المبهمة . ثم ذكر فى آخر كل فصل ما جاء فيه من تصحيف ونبه على صوابه ، وشرح ما دعت الضرورة إلى شرحه من غريب ألفاظ المتون دون نقص أو اتساع ؛ لأنه لم يضع كتابه لشرح اللغة ولا لتفسير المعانى ، بل وضعه لتقويم الألفاظ واتقانها . ثم ذكر أنه قد شذت عن الأبواب نكت غريبة مهمة لم تضبطها تراجمها ؛ لكونها جمل كلمات يضطر القارىء إلى معرفة ترتيبها وصحة تهذيبها ، إما لما دخلها من التغيير أو الإبهام أو التقديم والتأخير ، أو أنه لا يفهم المراد بها إلا بعد تقديم إعراب كلماتها ، أو سقوط بعض ألفاظها أو تركه على جهة الاختصار ولا يفهم المراد إلا به ؛ فأفرد لها آخر الكتاب ثلاثة أبواب : أولها فى الجمل التى وقع فيها التصحيف وطمس معناها التلفيف . وثانيها : فى تقديم ضبط جمل فى المتون والأسانيد ، وتصحيح إعرابها ، وتحقيق هجاء كتابها ، وشكل كلماتها ، وتبيين التقديم والتأخير اللاحق لها ؛ ليستبين وجه صوابها ، وينفتح للأفهام مغلق أبوابها .

وثالثها في إلحاق ألفاظ سقطت من الأحاديث أو من بعض الروايات ، أو بترت اختصارا ، أو اقتصارا على التعريف بطريق الحديث لأهل العلم به ، لا يفهم مراد الحديث إلا بإلحاقها ، ولا يستقل الكلام إلا باستدراكها .

ثم قال : فإذا كملت هذه الأغراض ، وصحت تلك الأمراض ، رجوت ألا يبقى على طالب معرفة « الأصول المذكورة » إشكال ، وأنه يستغنى بما يجده في كتابنا هذا عن الرحلة لتلقى الرجال ، بل يكتفى بالسماع على الشيوخ إن كان من أهل السماع والرواية ، أو يقتصر على درس أصل مشهور الصحة ، أو يصحح به كتابه ، ويعتمد فيما أشكل عليه على ما هنا ، إن كان من طالبي التفقه والدراية . فهو كتاب يحتاج إليه الشيخ الراوى ، كما يحتاج إليه الحافظ الواعى ويتدرج به المبتدىء كما يتذكر به المنتهى ، ويضطر إليه طالب التفقه والاجتهاد ، كما لا يستغنى عنه راغب السماع والإسناد ، ويحتج به الأديب في مذاكرته ، كما يعتمد عليه المناظر في محاضرته .

وسيعلم من وقف عليه من أهل المعرفة والدراية قدره ، ويوفيه أهل الإنصاف والديانة حقه ؛ فإني نخلت فيه معلومي ، وبثثته مكتومي ، ورصعته بجواهر محفوظي ومفهومي ، وأودعته مصونات الصنادق والصدور ، وسمحت فيه بمضنونات المشايخ والصدور .. وقد ألفته بحكم الاضطرار والاختيار ، وصنفته منتقى النكت من خيار الخيار ، وأودعته غرائب الودائع والأسرار ، وأطلعته شمساً يشرق شعاعها في سائر الأقطار ، وحررته تحريراً تحار فيه العقول والأفكار ، وقربته تقريباً تتقلب فيه القلوب والأبصار ، وسميته بمشارق الأنوار على صحيح الآثار » .

وصدق عياض فيما وصف به كتابه العجيب في أنظار الأجيال . وقد كان ابن الصلاح ينشد عند ذكره :

مشارق أنوار تسنت بسبتة وذا عجب كون المشارق بالغرب

ويرجع الفضل في حفظ هذا الكتاب إلى أبي عبد الله : محمد بن علي بن يوسف الأنصاري ، المتوفى سنة ٦٤٥ فهو الذي تجرد له وأخرجه من المبيضة ، لأن عياضا مات وتركه كذلك .

* * *

والكتاب الثاني هو كتاب : « إكمال المعلم » وقد قال عياض في مقدمته : إن طلبة العلم الذين اجتمعوا لديه ، رغبوا إليه في التفقه في صحيح الإمام مسلم والوقوف على معاني أخباره ، والبحث عن أغواره ، والكشف عن أسراره ، وبيان غامضه ومشكله ، وتقييد مبهمه ومهمله ، والتنبيه على ما وقع من اختلال لبعض رواته في أسانيده ومتونه ، والبسط لما في مقدمته من أصول علم الأثر وفنونه . وأنه رغب في إجابتهم إلى ما التمسوه ، وتحقيق ما أملوه ؛ لأنه لم يؤلف في شرح صحيح مسلم إلا ما ذكره أبو علي الجياني في تقييد المهمل من الكلام على مشكل أسانيده مع المشكل من أسانيد صحيح البخاري . وإلا كتاب المازري المسمى بالمعلم ، وقد أودعه جملة صالحة من كلام الجياني على أسانيده .

ثم قال عياض : وكلا الكتابين نهاية في فنه ، بالغ في بابه ، مودع من فنون المعارف وفوائدها ، وغرائب علوم الأثر وشواهدها . وكل واحد من الكتابين أجازه لنا مؤلفه ، أعظم الله بذلك أجورهما ، وأشرق بما سعيا فيه بين أيديهما وبأيمانهما — نورهما ، لكن الإحاطة على البشر ممتنعة ، ومسارح الأذهان والألباب للبحث متسعة ، وكثيراً ماوقفنا في الكتاب المذكور على أحاديث مشكلة ، لم يقع لها هناك تفسير ، وفصول محتملة تحتاج معانيها إلى تحقيق وتقدير ، ونكت مجملة لابد لها من تفصيل وتحرير ، وألفاظ مهملة تضطر إلى الإتقان والتقييد ، وكلمات غيّرها النقلة من حقها أن يخرج صوابها

إلى الوجود . وعند الوقوف ماعلى أودعناه هذا التعليق ، وضمّنّاه الكتاب الآخر الذى بين أيدينا المسمى بمشارق الأنوار على صحاح الآثار — تقف على مقدار ما أشرنا إليه ، وكثرة ما أغفل الكلام فى الكتابين من الفنين عليه . والعذر بين : فإن « كتاب المعلم » لم يكن استجمع له مؤلفه ، وإنما هو تعليق على ما يضبطه الطلبة من مجالسه وتلقفه .

وكذلك « كتاب تقييد المهمل » حال بين الشيخ فيه وبين استيفاء غرضه، ما دهمه من مدمن مرضه . فكثرت الرغبات فى تعليق لما يمضى من تلك الزيادات والتنبيهات يضم نشرها ويجمع ، والقواطع عن الإجابة تقطع ، وشغل المحنة التى طوقت عنق الإنسان تمنع ، والرجا لوقت فراغ من ذلك يسوف ويطمع ، إلى أن مَنّ الله بإحسانه ، بحل تلك القلادة وزوالها ، وفرغ البال من عهدها القادحة وأشغالها . فتوجه الأمر ، وانقطع العذر ، وانبعثت همة العبد الفقير بمعونة مولاه وتوفيقه — إلى الإجابة ، راغبة لمولاه جل اسمه ، فى المعونة وتوخى الإصابة .

ثم ترددت فى عمله ، ورأيت أن إفراد كتاب لذلك يقتطع عن الكتاب المعلم وما ضمّه — غير موف بالغرض . وأن تأليف كتاب جامع لشرحه ، لا معنى له ، مع ما تقرر فى « المعلم » من فوائد جمة لا تضاهى ، ونكت متقنة وقف عندها حسن التأليف وتناهى ، فيأتى الكلام فى ذلك ثانية غير مفاد ، أو كالحديث المعاد .

فاستتب الرأى بعد استخارة الله تعالى ، وسلوك سبيل العدل والإنصاف أن يكون ما نذكر من ذلك كالتذييل لتمام كلامه . فنبدأ بما قاله ، رضى الله عنه ، ونضيف إليه ما استتب وتوالى ، فإذا حصلت زيادة فصلناها بالإضافة إلينا إلى أن تنتهى منتهاها ، ثم عطفنا على سَوْق ما يأتى من قوله : ويتطارد

الـكلام هكذا بيننا قوياً بقوة الله وحوله . وكان فى « المعلم » تقديم وتأخير عن ترتيب كتاب مسلم ، فسقناه مساق الأصل ، ونظمنا فصوله على الولاء فصلا بعد فصل .

وأنا أبرأ لقارئه من التعاطى لما لم أحط به علماً ، والإغفال عما لا ينفك عنه البشر سهواً ووهما . وأرغب لمن حقق فيه خللا أن يصلحه ، أو وجـد فيه مغفلا أن يبينه ويوضحه ، أو رأى فيه متأولا أن يحسن تأويله ، وألفى فيه محتملا أن يوضح دليله .

وقد اخترت للـكتاب سمة على وفقه ، تشهد بالإنصاف والاعتراف لذى السبق بسبقه ، ووسمته بكتاب « إكمال المعلم » وتحريت فيه جهدى الصواب بفضل المنعم ، وأودعته من الغرائب والعجائب ما يعرف قدره كل مفتن بهـا مهتم ، ومن الحقائق والدقائق ما يبين كل مبهم ، ويسير مع كل منجد ومتهم . وإلى الله أرغب أن يجعلنا ممن انتفع بما علم ، وهدى إلى الصراط المستقيم وألهم .

وقد تركنا كثيراً مما تعلق بعلم الإسناد مما لم يذكره الشيـخ الحافظ أبو على ، أو ذكره ولم يذكره الإمام أبو عبد الله ، إذ غالب ما ذكر فى هـذا الـكتاب مما فى كتاب الحافظ أبى على . ولم نتتبعه لاستقصائه فى الـكتاب الآخر . لـكنا ذكرنا من العلل طرفا مما لم يقع فى كتاب الحافظ أبى على ، مما هو من شرطه ، أو تركه عن قصد مما ذكره الإمام أبو الحسن الدارقطنى فى كتابه المسمى بالتتبع والاستدراكات على البخارى ومسلم ؛ إذ لم يكن غرض الحافظ أبى على فى الغالب إلا ذكر ما لم يذكره . ولولا ذكر الإمام أبى عبد الله لأطراف مما ذكره الحافظ أبو على من ذلك — لتركنا الـكلام على هذا الفن فى هذا التعليق جملة ؛ إذ هو باب واسع ، والتصانيف فيه كثيرة موجودة ، ولاقتصرنا على الشرح والمعانى ، دون العلل والأسامى .

والكتاب الثالث : هو « بغية الرائد لما فى حديث أم زرع من الفوائد »

وقد تناول هذا الحديث بالشرح شراح البخارى ومسلم ، وكل من ألف فى غريب الحديث ، وأفرده بالتأليف كثيرون . ذكر بعضهم القسطلانى فى شرحه للبخارى وقال : إن كتاب عياض أجمعها وأوسطها .

ذكر عياض فى مقدمته أنه سئل عن شرح هذا الحديث ، وتفسير مشكل معانيه وأغراضه ، وفتح مقفل غريبه وألفاظه ، فأجاب سائله إلى طلبته ، ثم قال : ورأينا أن نبتدىء بالحديث وسياقة متنه ، مع اختلاف ألفاظ نقلته وزيادات بعضهم على بعض فى سرده ، ثم نذكر بعد ذلك علة إسناده ، وشرح غريبه ، وعويص إعرابه ، ومعانى فصوله ، وما يتعلق به من فقه ، وينقدح منه من فائدة ، ويتجه فيه من وجه ، بحول الله وقوته . وطرقنا فى هذا الحديث كثيرة متشعبة ، جئنا ببعضها عن أئمة شيوخنا ، وبعضهم يزيد على بعض ، وفى متن الحديث بينهم اختلافات وزيادات ، وتقديم وتأخير ، فجئنا بأكملها رواية ، وأحسنها سياقة ، بعد تقديم أشهر أسانيدنا فيها ، إيثاراً للاختصار والإيلاف ، واستظهاراً بمن نهج لنا هذه السبيل من قدوة الأسلاف ، ونبهنا على مواضع الخلاف فيها مما يفيد فائدة ، أو يزيد فقرة شاردة ، وثَمَّ زيادات من غير الطرق التى ذكرناها ، جلبنا بعضها ، ونبهنا على ما أمكن منها .

وبعد أن ذكر طرق الحديث وما يتعلق بها ، ذكر على طرق الإجمال ما فيه من « التعريف » و « العربية » و « الفقه » و « الغريب » فى كلام عائشة ، ثم غريب قول الأولى وما فيه من « العربية » ثم عقد « تنبيها » مهما قال فيه : « كنت نويت أن أذكر ما فى كلام كل واحدة من هؤلاء النسوة من « أبواب الفصاحة » وأنبه على ما فيه من « فنون البلاغة » وأبين ما اشتمل عليه من «أبواب البديع » على مذهب أهل هذه الصناعة ؛ فإن كلام

هؤلاء النسوة من الكلام العالى الفصيح ، الجامع للفظ المختار ، والنظم المتناسب المليح ، والمعنى الجيد البليغ الصحيح . لكنى رأيت أن إفراد الكلام عليه عند شرح قول كل واحدة يطول ؛ لما يتوجه من التكرار والمداخلة فى بعض الفصول ، فرأيت أن تأخير ذلك إلى آخر الحديث أولى ؛ ليأتى الكلام عليه دفعة ، ويفيض سجلا ، جرياً إلى ما اشترطته من الاختصار ، وكرها لما بسطته من عذر الإكثار .

وقد وفى بما وعد « من ذكر ما اشتمل عليه هذا الحديث من ضروب الفصاحة ، وفنون البلاغة ، والأبواب الملقبة بالبديع فى هذه الصناعة ، من لفظ رائق ، ومعنى فائق ، ونظم متناسب ، وتأليف متعاضد متناسق . وبالجملة فكلام هؤلاء النسوة من الكلام الفصيح الألفاظ ، الصحيح الأغراض ، البليغ العبارة ، البديع الكناية والإشارة ، الرفيع التشبيه والاستعارة . وبعضهن أبلغ قولا ، وأعلى يداً ، وأكثر طولا ، وأمكن قاعدة وأصلا . وكلام بعضهن أكثر رونقاً وديباجة ، وأرق حاشية وأحلى مجاجة . وبعضهن أصدق فى الفصاحة لهجة ، وأوضح فى البيان محجة ، وأبلغ فى البلاغة والإيجاز حجة . فأنت إذا تأملت كلام أم زرع وجدته ــ مع كثرة فصوله ، وقلة فضوله ــ مختار الكلمات واضح السمات ، بين القسمات ، قد قدرت ألفاظه قيس معانيه ، وقررت قواعده وشيدت مبانيه ، وجعلت لبعضه فى البلاغة موضعاً ، وأودعته من البديع بدعا .

وإذا لمحت كلام التاسعة ، صاحبة العماد والنجاد والرماد ، ألفيتها لأفانين البلاغة جامعة ، ولعلم البيان رافعة ، وبعصا الإيجاز والقصر قارعة .

واعتبر كلام الأولى ، فإنه مع صدق تشبيهه ، وصقالة وجوهه ، قد جمع من حسن الكلام أنواعاً ، وكشف عن محيا البلاغة قناعاً ، وقرن بين جزالة اللفظ ، وحلاوة البديع ، وضم تفاريق المناسبة والمقابلة والمطابقة والمجانسة والترتيب والترصيع .

فأما صدق تشبيهها فعلى ما شرحناه قبل . والتشبيه أحد أبواب البلاغة ، وأبدع أفانين هذه الصناعة ، وهو موضوع للجلاء والكشف ، والمبالغة فى البيان والوصف ، والعبارة عن الخفى بالجلى ، والمتوهم بالمحسوس ، والحقير بالخطير ، والشيء بما هو أعظم منه وأحسن ، أو أخس وأدون ، وعن القليل الوجود بالمألوف المعهود . وكل هذا لتأكيد البيان ، والمبالغة فى الإيضاح . فانظر أين قول القائل : الذين كفروا أعمالهم لا ينتفعون بها ، وبين قوله تعالى : ﴿والذين كفروا أعمالهم كسراب بقيعة﴾ الآية ، وتأمل مابين الموضعين من البيان ، وفرق ما بين الكلامين فى الإيضاح ، وإن كان الغرض واحداً والموضوع سواء . وكذلك قول امرأة : زوجى بخيل لا يوصل إلى شيء مما عنده ، وبين كلام هذه المرأة المتكلم عليه ، ووجه بلاغة التشبيه . .

ثم يعطف على التشبيه فى القرآن ، ويذكر منه أمثلة يجلى بلاغتها . ويذكر كذلك نماذج من تشبيهات الشعراء فيبين ما فيها من بلاغة ، ثم يعود من حيث بدأ فيقول : وهذه المرأة قد شبهت بخل زوجها ، وأنه لا ينال ما عنده ، مع شراسه خلقه وكبر نفسه ـ بلحم الجمل الغث على رأس الجبل الوعث . فشبهت وعورة خلقه بوعورة الجبل ، وبعد خيره ببعد اللحم على رأسه ، والزهد فيما يرجى منه لقلته وتعذره بالزهد فى لحم الجمل الغث ، فأعطت التشبيه حقه ، ووفته قسطه . وهذا من تشبيه الجلى بالخفى ، والمتوهم بالمحسوس ، والحقير بالخطير . ثم يذكر ما جاء فى كلام صواحبها من التشبيه ، ويبين وجه بلاغته على هذا النحو .

ثم يعود إلى كلامها فيبين ما فيه من حسن التأليف وجمال المناسبة والمقابلة، فيقول : ثم انظر نظم كلامها وتطارده ، وأخذه حقه من الموالفة ، والمناسبة فى الألفاظ التى هى رأس الفصاحة ، وزمام البلاغة ؛ فإنها وازنت ألفاظها ،

وما تلت كلها، وقررت فقرها، وحسنت أسجاعها: فوازنت في الفقرة الأولى لحم برأس، وجمل بجبل، وغث بوعث، في الرواية الواحدة، وبوعر في الرواية الأخرى، فأفرغت كل فقرة في قالب أختها، ونسجتها على منوال صاحبتها.

وعلى هذا المنوال جرى عياض في كشف ما في حديث النسوة الإحدى عشر من ترصيع، ومجانسة، ومطابقة، وحسن تفسير، وغرابة تقسيم، والتزام ما لا يلزم، وإيغال أو تبليغ، واستعارة، وكناية، وصحة مقابلة، وتتميم، وإرداف وتتبيع، وحسن تسجيع، وترديد. واستوفى الكلام على هذه الأنواع البيانية، في ثلاث وثلاثين صفحة من صفحات المخطوط.

وإن هذا الفصل الأخير من فصول بغية الرائد، الذي كشف فيه عياض عن فنون البلاغة في حديث أم زرع، يعتبر في نظري من أروع فصول البلاغة التطبيقية في الكتب العربية، وهو يكشف عن ناحية مجهولة من مناحي عظمة عياض، وهي الناحية البلاغية، التي تجلت فيها شخصيته، وبرز فيها رأيه، وتجلى ذوقه الرقيق، ونقده الدقيق. وما علمت أحداً من قبلي نبه على هذه الناحية أو أشار إليها، فالحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله بمنه وفضله، ولو قد انتشر منهج عياض هذا، ونهج نهجه فيه الدارسون لأساليب القرآن والحديث ـ لغنيت الأبحاث النقدية، وتجدد شباب البلاغة العربية، ورفّت نضارتها، ودامت غضارتها، وارتاحت إليها الأرواح، وصفت نحوها القلوب، وجنحت إليها الأفكار، وتعشقتها العقول، فدامت حية في النفوس والأذهان، ولما كان مصيرها هذا المصير الرهيب الذي صوح فيه نبتها، وأقفر روضها، وحلت محلها بلاغة الأعاجم التي لا ترهف حساً، ولا تصقل ذوقاً، ولا تنمي ملكة البيان في نفس إنسان؛ لأنها في حقيقة أمرها أمشاج من المنطق والفلسفة، وأخلاط من النحو وعلم الكلام، تزهق أرواح دارسيها، وتصدهم عن النظر فيها.

ولقد أفصح عياض عن قيمة ما أتى به فقال فى آخر كتابه : وحررت فى هذا الفصل الأخير من علم البلاغة ، واستثرت ما فى كلامهن من سر الفصاحة ، وغرائب النقد ، وبديع الكلام — ما فيه غنية لمتأمليه ، ممن شدا فى باب الأدب شيئا ، وتطلع لأن يعلم صناعة تأليف الكلام ، ويفهم منازع أرباب هذا الشان . وعلى الله الاعتماد فى العفو عن الزلل ، والرغبة فى غفران المباهاة فى القول والعمل .

ولعل قيمة هذا الفصل هى التى حفزت همتى إلى تحقيق الكتاب ، وجعله التالى لكتاب الإلماع بمشيئته وتوفيقه .

* * *

أما الكتاب الوحيد الذى ألفه عياض فى علوم الحديث فهو كتاب « الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع » وقد ذكر فى مقدمته أن راغبا رغب إليه فى تلخيص فصول فى معرفة الضبط وتقييد السماع والرواية ، وتبيين أنواعها وما يصح وما يتزيف ، وما يتفق من وجوهها وما يختلف . فأجابه إلى ما طلب لأنه « لم يعتن أحد بالفصل ، الذى رغبته كما يجب ، ولا وقفت فيه على تصنيف يجد فيه الراغب ما رغب . وجمعت فى ذلك نكتا غريبة من مقدمات علم الأثر وأصوله . وقدمت بين يدى ذلك كله أبوابا مختصرة فى عظم شأن علم الحديث وشرف أهله ، ووجوب السماع والأداء له ونقله ، والأمر بالضبط والوعى والاتقان . وختمته بباب فى أحاديث غريبة ، ونكت مفيدة عجيبة ، من آداب المحدثين وسيرهم ، وشوارد من أقاصيصهم وخبرهم » وغنى عن البيان أن قول عياض : إنه لم يقف فى هذا العلم على تصنيف . ليس على إطلاقه ، بل هو مقصور على أهل المغرب ، فهم الذين ليس لهم تأليف فى علوم الحديث قبل كتابه . أما أهل المشرق فلهم فيه تآليف كثيرة قد أشار إليها فى مقدمته حيث يقول : فأول فصوله : معرفة أدب الطالب والأخذ والسماع . ثم معرفة علم ذلك ووجوهه ،

وعمن يؤخذ ، ثم الاتقان والتقييد ، ثم الحفظ والوعى ، ثم التمييز والنقد بمعرفة صحيحه من سقيمه ، وحسنه ومقبوله ، ومتروكه وموضوعه ، واختلاف روايته وعلله ، وميز مسنده ومرسله ، وموقوفه من موصوله . ثم معرفة طبقات رجاله من الثقة والحفظ والعدالة والجرح ، والضعف والجهالة ، والتقدم والتأخر . ثم ميز زيادات الحفاظ وغيرهم فيه ، وفصل المدرج أثناءه من أقوال ناقليه ، ثم معرفة غريب متونه وتفسير ألفاظه . ثم معرفة ناسخه من منسوخه ، ومفسره من مجمله ، ومتعارضه ومشكله . ثم التفقه فيه ، واستخراج الحكم والأحكام من نصوصه ومعانيه . ثم النشر وآدابه . وكل فصل من هذه الفصول علم قائم بنفسه . وفى كل منها تصانيف عديدة ، وتآليف جمة مفيدة » .

ولو لم يقل عياض ذلك لما كان هناك مندوحة عن تفسير قوله بأنه لم يجد بين مصنفات المغاربة مصنفا فى علوم الحديث ؛ لأنه قد جمع مواد كتابه من كتب المشارقة ، ولا سيما المحدث الفاصل الرامهرمزى ، ومعرفة علوم الحديث للحاكم ، والكفاية فى قوانين الرواية ، والجامع لأخلاق الراوى وآداب السامع ، وغيرهما من كتب الخطيب البغدادى . وقد ذكر فى كتاب الغنية الذى ترجم فيه لمائة شيخ ممن أخذ عنهم رواية أو إجازة : أنه روى تلك الكتب وغيرها من كتب المشارقة فى علوم الحديث .

بدأ عياض كتابه بباب تحدث فيه عن وجوب طلب الحديث واتقانه وضبطه وحفظه ووعيه ، أورد فيه طائفة من الأحاديث الدالة على وجوبه والرحلة فى طلبه ، ووجوب تبليغه والتحذير من الكذب والافتراء فيه ، ثم ثنى بباب فى شرف الحديث وأهله ، وذكر فيه من الأحاديث والآثار والأشعار ما طاب له إيراده ، دون تمحيص أو تدقيق ، وهو أضعف فصول الكتاب .

ويتبين هذا الضعف فى تصديره الباب بحديث « اللهم ارحم خلفائى » وهو حديث موضوع ، وإيراده حديث « من حفظ على أمتى أربعين حديثا » وهو حديث ضعيف من جميع طرقه . ونقل فيه حديث أبى سعيد الخدرى من طريق ضعيف ، وترك طريقه الصحيح . وذكره خبرا طويلا عن البخارى (٢٩ – ٣٤) يقول فيه : إن الرجل لا يصير محدثا إلا بعد أن يكتب أربعا مع أربع ، كأربع مثل أربع ، فى أربع عند أربع ، بأربع على أربع ، عن أربع لأربع . وكل هذه الرباعيات لا تتم له إلا بأربع مع أربع . فإذا تمت له كلها هان عليه أربع ، وابتلى بأربع ، فإذا صبر على ذلك أكرمه الله فى الدنيا بأربع ، وأثابه فى الآخرة بأربع » . وهو خبر مكذوب على البخارى يحمل فى أطوائه دلائل افترائه .

ثم عقد بابا تحدث فيه عن آداب طالب السماع ، وما يجب أن يتخلق به ، بدأه بحديث يروى عن ابن عباس أن رسول الله قال : « اعتموا تزدادوا حلماً » وهو حديث لا يصح له طريق ، وذكر فيه أيضا حديث « اطلبوا الحديث يوم الاثنين والخميس » وهو حديث باطل . وذكر فيه آثاراً صحيحة عن الشافعى ومالك ومجاهد ، ولكنه ذكر أثراً عن على بن أبى طالب يقول فيه : إن من حق العالم أن لا تكثر عليه السؤال ، ولا تعنته فى الجواب ، ولا تلح عليه إذا كسل ، ولا تأخذ بثوبه إذا نهض . . الخ . ولست أرتاب فى أن هذا الكلام لم يدر بخلد على كرم الله وجهه ، وعذر عياض فى ذكره أنه مسطور فى جامع بيان العلم لابن عبد البر ، وفى الفقيه والمتفقه والجامع للخطيب البغدادى .

وأعقب هذا الباب بباب موجز جيد عما يلزم من إخلاص النيه فى طلب الحديث وانتقاد من يؤخذ عنه . .

وأردفه بباب متى يستحب سماع الطالب ، ومتى يصح سماع الصغير ،

لخص فيه ما قاله الخطيب وابن خلاد . ولكنه ذكر فيه حديثاً رفعه إسماعيل ابن رافع ونصه : « من تعلم علما وهو شاب كان كوشم فى حجر ، ومن تعلم بعد ما يدخل فى السن كان كـكاتب على ظهر الماء » وأعقبه بقوله : « وقد رفع هذا الحديث محمد بن عجلان ، عن سعيد بن أبى سعيد ، عن أبى هريرة : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : « من تعلم العلم وهو شاب، كان كوشم فى حجر » وذكر بقية الحديث .

وهو حديث موضوع لا يصح عن رسول الله .

ويأتى بعد ذلك باب الأبواب فى الكتاب ، وهو الخاص بأنواع الأخذ وأصول الرواية ، وهى ثمانية ضروب أولها : السماع من لفظ الشيخ ، وثانيها : القراءة عليه ، وثالثها : المناولة ، ورابعها الكتابة ، وخامسها الإجازة ، وسادسها : الإعلام للطالب بأن هذه الكتب روايته . وسابعها : وصيته بكتبه له . وثامنها : الوقوف على خط الراوى فقط .

وقد فصل القول على هذه الضروب ضرباً ضرباً ، وبين أقسامها ، وماز صحيحها من سقيمها فأجاد وأفاد ، وضم فيه إلى أقوال المشارقة أقوال المغاربة والأندلسيين التى تلقفها من الشفاه ، أو اجتناها من المصنفات .

ولقد بلغ عياض ذروة الكمال فى حديثه عن الضرب الخامس الخاص بالإجازة ، واستوفى الكلام على وجوهها الستة . ونقل فى تضاعيف كلامه نصوصاً قيمة من كتب أهل الفقه ومن غيرهم . ومما يزيد من قيمة هذه النصوص أن الكتب التى نقل منها مفقودة ، والقليل الموجود منها ما زال مخطوطاً ، كنقله من كتاب الوجازة لأبى العباس الغمرى المالكى ، وكتاب أبى مروان الطبنى ، والبرهان لأبى المعالى الجوينى ، وأبى الطيب الطبرى ، وأبى الحسن الماوردى ، وأبى الوليد الباجى .

وهو عند ما يذكر الأقوال يبين أوجه الوفاق والخلاف بينها ، ويصطفى منها ويرد بالحجة والبرهان .

وقد أحس عياض بتفوقه فى شرحه لهذا الضرب من ضروب الرواية ، فقال فى ختام كلامه عنها : « وقد تقصينا وجوه الإجازة بما لم نسبق إليه ، وجمعنا فيه تفاريق المجموعات والمسموعات والمشافهات والمستنبطات ، بحول الله وعونه » وصدق فيما قال .

ثم عقد باباً فى العبارة عن النقل بوجوه السماع ، والأخذ ، والمتفق فى ذلك والمختلف فيه ، والمختار منه عند المحققين ، وعند المحدثين . وهو فصل جيد ، برزت فيه شخصيته ، ودقته فى النقل والتخليص .

ثم قفاه بباب فى تحقيق التقييد والضبط والسماع ، ومن سهل فى ذلك وشدد . وأعقبه بباب فى التقييد بالكتاب والمقابلة والشكل والنقط والضبط . وقد وفق فى عرض هذين البابين توفيقاً كبيراً .

ثم عقد باباً عن التخريج والإلحاق والنقص ، بدأه بقوله : أما تخريج الملحقات لما سقط من الأصول فأحسن وجوهها ما استمر عليه العمل « عندنا » من كتابه خط بموضع النقص صاعداً إلى تحت السطر الذى فوقه . . . واختار بعض أهل الصنعة من « أفقنا » . . . وأفادنا فى هذا الباب أن الحكم لمستنصر بالله كان فى قصره « بيت المقابلة والنسخ » ثم ذكر فيه من شعره أبياتاً مطلعها :

خير ما يقتنى اللبيب كتاب — محكم النقل متقن التقييد

ثم تحدث عن التصحيح والتمريض والتضبيب ، والضرب والحك والشق والمحو ، واختلاف العلماء فى الحرف المتكرر أيهما أولى بالضرب ، ثم قال : وأرى « أنا » . . . « وهذا عندى » . . .

ثم ذكر باباً فى تحرى الرواية والمجىء باللفظ ، ومن رخّص من العلماء فى المعنى ومن منع . ولما تحدث فيه عن اختلاف العلماء فى ذكر بعض الحديث لاستخراج نكتة لا تعلق لها ببقيته قال : « وقد تقصينا الكلام فى هذا فى كتاب « الإكمال لشرح كتاب مسلم » وقد نقلت فى تعليقى نص قوله فى الإكمال المخطوط لتتم فائدة القارىء .

وعقد بعد ذلك باباً فى إصلاح الخطأ وتقويم اللحن واختلاف العلماء فى ذلك وقال : إن الذى استقر عليه عمل الأشياخ نقل الرواية كما وصلت إليهم وسمعوها ، ولا يغيرونها فى كتبهم . ومنهم من يجسر على الإصلاح ، وكان أجرأهم على هذا من المتأخرين القاضى أبو الوليد : هشام الوقشى . . وربما نبه على وجه الصواب ، وربما وهم فى أشياء ، وتحكم فيها بما ظهر له أو بما رآه فى حديث آخر ، وربما كان الذى أصلحه صوابا ، وربما غلط فيه وأصلح الصواب بالخطأ . ثم عرض لكتاب إصلاح خطأ المحدثين للخطابى فقال : وقد نبه أبو سليمان الخطابى على ألفاظ من هذا فى جزء أيضاً ، لكن أكثر ما ذكره مما أنكره على المحدثين له وجوه صحيحة فى العربية ، وعلى لغات منقولة ، واستمرت الرواية به . وليس الرأى فى هذا واحداً » وما ذكره عن أكثر ما فى كتاب الخطابى غير مسلم ، ولكن رده يحتاج إلى إطناب لا سبيل إليه فى هذا المقام .

وفى باب ضبط اختلاف الروايات رأى : أن « أولى ذلك تكون الأم على رواية مختصة ، ثم ما كانت من زيادة الأخرى ألحقت ، أو من نقص أعلم عليها ، أو من خلاف خرج فى الحواشى ، وأعلم على ذلك كله بعلامة صاحبه ، من اسمه أو حرف منه للاختصار ، لا سيما مع كثرة الخلاف والعلامات . . . ولا يغفل المهتبل بهذا ـ عند كثرة العلامات واختلاف الروايات تقييد ذلك

أول دفتره أو على ظهر جزئه أو آخره ، والتعريف بكل علامة لمن هذه ؛ لئلا ينسى وضع تلك العلامات مع طول الزمن وكبر السن واختلال الذهن ، فتختلط عليه روايته ، ويشكل عليه ضبطه . ومن الصواب ألا يتساهل الناظر فى ذلك ، ولا يهمله ، فربما احتاج إلى تخريج حديث أو تصنيف كتاب فلا يأتى به على رواية من يسنده إليه ، إن لم يهتبل ذلك ، فيكون من جملة أصناف الكاذبين »

وهذا كلام جيد يصلح أن يكون أساساً للنشر والتحقيق . . .

ثم قال : إن الناس مختلفون فى إتقان هذا الباب اختلافا كبيراً ، وإن لأهل الأندلس فيه يدا ليست لغيرهم ، وإن إمام وقته فى بلاده شيخه أبا على الجيانى كان من أتقن الناس بالكتب وأضبطهم لها ، وأقومهم لحروفها ، وأفرسهم ببيان مشكل أسانيدها ومتونها ، وأنه قد أعانه على ذلك قوته فى الأدب ، وأخذه عن شيخه ابن سراج اللغوى ، آخر أئمة هذا الشأن ، وصحبته لابن عبد البر ، آخر أئمة الأندلس فى الحديث . وناهيك من اتقانه لكتابه الذى ألفه على مشكل رجال الصحيحين » يعنى به كتاب « تقييد المهمل وتمييز المشكل »

ثم قال : وكان قرينه وكفيه شيخنا القاضى الشهيد عارفاً بما يجب من ذلك جدا ، لكنه لم يهتبل بكتبه اهتباله » ثم غمز للمرة الثالثة أستاذه أبا الوليد : هشام الوقشى الكنانى ، فقال : وكان القاضى أبو الوليد الكنانى ممن أتقن ، وربما تكلف فى الإصلاح والتقويم بعض ما نُعيَ عليه »

ثم تحدث عن رفع الإسناد فى القراءة والتخريج والعمل فيه . ثم بين متى يستحب الجلوس للإسماع من المحدث ومتى يمتنع . واعتمد فى هذا الباب على بن خلاد ، ونقده فى اختياره سِنَّ الخمسين حداً لحسن التحديث وقال : وكم من السلف ومن بعدهم من المحدثين من لم ينته إلى هذا السن ولا استوفى هذا العمر ، ومات

قبله، وقد نشر من الحديث ما لا يحصى . وذكر منهم الكثير . ونقل قول ابن خلاد : فإذا تناهى العمر فأحب أن يمسك فى الثمانين ، وقال : إن الحد عنده فى ترك التحديث التغير وخوف الخرف ، وإلا فأنس بن مالك وغيره من الصحابة والتابعين ومن تلام : حدثوا ونيفوا على هذا العدد وقارب كثير منهم المائه ، ونيف عليها .

وقال بعد فراغه من هذا الباب : هذه فصول وأبواب انتخبناها فى هذا الكتاب ، وأتينا منها بالمحض اللباب ، مما يحتاج إليه طالب علم الحديث فى طلبه ، ويلتزمه من وظائفه وآدابه ، ويضطر إليه فى علم مآخذه ومباديه . وأتينا فى ذلك من المعقول والمنقول ما يعترف المنصف بالإجادة فيه »

ثم ختم الكتاب بباب جامع لفوائد من الحديث ، وشوارد من سير أهله ، ونوادر من الآثار تتعلق بالحديث وعلمه ، ومحاسن من آداب المشايخ فى سماع الحديث ونقله ، وهو يقع فى ست وثلاثين صفحة ، وكان فى مكنة عياض أن يلحق ما جاء به فى هذا الفصل بأماكنه المناسبة له من الكتاب ، ولكنه فعل ذلك مُسْتَنًّا بإمامه العظيم مالك بن أنس ؛ فإنه عقد فى آخر الموطأ « كتاب الجامع » جمع فيه كثيراً من الأحاديث التى استغرقت مائة وعشرين صفحة .

ومن النصوص التى ذكرها عياض فى الباب الجامع ذلك النص الذى رواه بسنده عن عبد الله بن أحمد بن حنبل أنه قال : ما رأيت أبى ـ على حفظه ـ حدّث من غير كتاب إلا أقل من مائة حديث » وهو نص يصحح ما وقر فى أذهان عوام العلماء من أنه كان يحدث بأحاديثه كلها من غير كتاب .

ومن نصوص هذا الباب ذلك الدعاء الذى كان يدعو به الحسن البصرى عندما يريد مفارقة من يحدثهم ، وهو : « اللهم بارك لنا فيما تقلبنا إليه من قول

وعمل ، ومال وأهل ، اللهم اجعلها نعمة مشكورة مشهورة ، مبلغة إلى رضوانك والجنة ، واجعله متاع إيمان وزاد إيمان » .

وآخر ما أورده فى الباب ـ وكان إيراده مسك الختام ـ الدعاء الفذ الذى كان يختم به رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، مجلسه ، وهو كما رواه ابن عمر : « اللهم اقسم لنا من خشيتك ما تحول به بيننا وبين معاصيك ، ومن طاعتك ما تبلغنا به جنتك ، ومن اليقين ما تهون به علينا مصائب الدنيا ، اللهم متعنا بأسماعنا وأبصارنا وقوتنا ما أبقيتنا ، واجعله اللهم الوارث منا ، واجعل ثارنا على من ظلمنا ، ولا تسلط علينا من لا يرحمنا ، ولا تجعل الدنيا أكبر همى ولا مبلغ علمى » .

وهو حديث رواه الحاكم فى المستدرك وقال : إنه صحيح على شرط البخارى ولم يخرجاه . وأقره على ذلك الذهبى .

وظل كتاب الإلماع مشرعاً يستقى منه المؤلفون فى علوم الحديث ، وممن انتفع به وصرح بأنه قد قلده : أبو عمرو بن الصلاح المتوفى سنة ٦٤٢ ولكنه كان فى أكثر الأحيان يذكر قوله ولا يصرح باسمه ولا يشير إليه . وكذلك استقى منه كل المؤلفين الذين داروا فى فلك مقدمة ابن الصلاح ، وجعلوها كعبة يطوفون بها ، ويوجهون إليها وجوه أبحاثهم ، كالعراقى والزركشى والبقاعى وابن حجر والسخاوى والسيوطى والبلقينى وابن جماعة وغيرهم ممن يطول ذكرهم .

وقد عده ابن حجر فى نزهة النظر فى توضيح نخبة الفكر أول الكتب المؤلفة فى المصطلح بعد كتب الخطيب ، ووصفه بأنه كتاب لطيف ، فى حين أنه وصف المحدث الفاصل لابن خلاد بعدم الاستيعاب ، ومعرفة علوم الحديث للحاكم بعدم التهذيب ، ومعرفة أبى نعيم بالخصاصة إلى التعقيب .

ولا ويساورنى ريب فى أن ابن حجر قد أساء الحديث عن تلك الكتب الثلاثة، وقسط فى حكمه عليها ولعل مرد ذلك إلى أنه نظر إليها باعتبار صلاحيتها لأن تكون متونا تحفظ وتشرح، فلما لم يجدها كذلك قال فيها ما قال.

ومنطق الإنصاف يقضى بعدم قرنها بمتن من المتون المنتزعة من مقدمة بن الصلاح، بل يأبى وضع تلك المقدمة فى مصافها؛ فإن بينها وبينهم مفازة تتيه فيها جهود المادحين لها، وتضيع أصواتهم الناعقة بفضلها.

وقد وصل إلينا كتاب الإلماع من طريق تلاميذ عياض الذين رحلوا إلى المشرق، ومروا بالإسكندرية وحدثوا به فيها. ومن هؤلاء: أبو الحسن على بن عتيق بن مؤمن الأنصارى (٥٢٣ — ٥٩٨ هـ) وهو قرطبي نزل مدينة فاس. ثم رحل مشرقاً سنة ٥٦٠.

وقد لقى بالإسكندرية الحافظ السِّلَفى فسمع منه وأجازه، وحدّث بها بكتاب الإلماع.

ومنهم أبو الطيب: عبد المنعم بن يحيى بن خلف الحميرى (٥١٨ — ٥٨٦هـ) وهو غرناطى سكن الجزيرة الخضراء، ثم مراكش، ورحل إلى المشرق، وتجول فى بلاده، ثم استقر بالإسكندرية مستوطناً فيها، ولقى بها السِّلَفى، وأخذ عنه، وحدث بها، ومما حدث به كتاب الإلماع.

وسمعه من هذين على بن المفضل بن على المقدسى (٦٩٥ — ٧٦١ هـ) وهو فقيه مالكى، ومحدث مصنف، وشاعر، أصله من القدس ومولده بالإسكندرية ووفاته بالقاهرة.

وقد أقرأه ابن المفضل المقدسى بالإسكندرية، وممن قرأه عليه بها، أبو عبد الله محمد: بن يوسف البرزالى الإشبيلى. المتوفى سنة ٦٣٦ هـ وكانت قراءة البرزالى عليه من نسخة نسخها من أصل شيخه، وأتم نسخها أول يوم من شعبان سنة ثلاث وستمائة.

ومن نسخة البرزالى نسخت مخطوطة بمكتبة آيا صوفيا بتركيا .

ورمزت إليها بحرف « ا » وقد فرغ ناسخها من نسخها فى يوم السبت الخامس والعشرين من شهر ربيع الأول عام تسعين وسبعمائة . وعدد أورقها ٧٢ ورقة ، وقد أصابتها رطوبة فى وسطها محت بعض سطورها وكلماتها .

والنسخة الثانية نسخة المكتبة الظاهرية بدمشق ، وعدد أوراقها ٤٩ ورقة . وعلى صفحة العنوان كتب هذا السماع : « قرأ جميع هذا التأليف على الفقيه . . . أبو عبد الله : محمد بن أحمد بن مرزوق . . . فليرو ذلك عنى ويروه لمن شاء . وكتب محمد بن أحمد بن محمد اللخمى ، المعروف بابن أبى عزفة ، نفعنى الله وإياه . وكتبت فى جمادى الأول سنة خمس وتسعين وخمسمائة .. » .

وجاء فى آخر النسخة : « وكتبه لنفسه بخط يده : موسى بن عمران بن موسى بن عياض اليحصبى » .

والنسخة الثالثة ورمزها « س » بمكتبة الأسكوريال رقم ١٥٧٢ وكتب على أولها : « وكتبه لنفسه العبد الفقير إلى رحمة الله على بن محمد بن على بن فرج القيسى .

وجاء بآخرها : « كمل الكتاب بحمد الله فى الخامس لرمضان المعظم سنة ٦٣٢ ﻫ وكتب على بن محمد بن على بن فرج القيسى بخطه ، من أصل نسخ من أصل ابن أبى زمنين . وكان عليه خط يد مؤلفه ، على ما ذكر فى آخره ناسخه » وهى تقع فى ٤٧ ورقة . وابن أبى زمنين صاحب الأصل المشار إليه هو القاضى المحدث أبو بكر : محمد بن عبد الله بن محمد بن أبى زمنين المتوفى سنة ٦٠٢ ﻫ .

وعن هذه النسخ الثلاث كانت طبعة كتاب الإلماع التى أرجو أن أكون قد وفقت إلى تحقيقها على نحو يرضى عنه كرام العلماء . ؟

السيد أحمد صقر